

آراء المبرد النحوية في المفصل وشرح الكافية الشافية ومغني اللبيب

د. خالد محمد محمد الصغير

تمهيد:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد فقد اخترت أن يكون بحثي متعلّقاً بمكانة العالم الثبت الحجة أبي العباس المبرد⁽¹⁾ في النحو العربي عن طريق بيان موقف بعض العلماء، فليس من السهل حصر ما نقله العلماء عن هذا الجهد، ولكن حسبي أني حاولت أن أجمع شيئاً من ذلك وأرتبه مُبدئياً رأيي فيه، ولتحقيق الغاية التي أصبو إليها اخترت ثلاثة علماء من ثلاثة قرون، وهم الزمخشري⁽²⁾ وابن مالك⁽³⁾ وابن هشام⁽¹⁾، الأول في كتابه "المفصل"، والثاني في كتابه "شرح

(1) هو أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ثقة إخبارياً علامة صاحب نوادر ووظافة، أخذ عن المازني والأخفش وأبي حاتم السجستاني، من كتبه: المقتضب، الكامل، المذكر والمؤنث، "ت سنة 286هـ"، ينظر بغية الوعاة 269/1-272، الأعلام 15/8.

(2) هو أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، جار الله، كان واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة القرينة متفنناً في كل علم حنفيّاً معتزليّاً شديد الإنكار على المتصوفة، وكان إمام عصره من غير مدافع، تشد إليه الرحال في فنونه، أخذ النحو عن أبي مضر منصور، وصنف التصانيف البديعة منها: الكشف، أساس البلاغة، المفصل، "ت سنة 538هـ"، ينظر وفيات الأعيان 168/5-169، طبقات المفسرين 315/2، الأعلام 55/8.

(3) هو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، جمال الدين الشافعي النحوي ابن النحوي، كان إماماً فهماً ذكياً حاد الخاطر، برع في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول، أشهر كتبه الألفية في النحو، وله: تسهيل الفوائد، الكافية الشافية "ت سنة 672هـ"، ينظر البداية والنهاية 267/13، بغية الوعاة 225/1، الأعلام

الكافية الشافية"، والثالث في كتابه "مغني اللبيب"، ثم استقرت ما نقله كل عالم عن المبرّد لسببه واصطفاء ما أراه دالا على غيره، فكان التقسيم كآلآتي:

1- ذكر رأي المبرّد مع سيبويه، ولا شك أنّ اقتران أي اسم بسيبويه له ما له من الدلالة.

2- ما نسبته كل عالم إلى المبرّد، وهذا من غير أن يذكر معه سيبويه.

3- اختيار رأي المبرّد.

4- ما خالف فيه كل عالم المبرّد، على أن يكون موضوع المسألة جديدا لم يطرح فيما سبق، وبذلك نضمن تنوع المسائل.

ولم أكتف بما ذكره العلماء الثالث عن المسألة؛ بل تتبعت بعض من تتبع أثرهم؛ لأزيد المسألة تفصيلا، ويتضح الأثر المبردي، وينجلي اهتمام العلماء بأرائه، واعتدادهم بأفكاره، فكان مع الزمخشري ابن الحاجب "ت سنة 646هـ" وابن يعيش "ت سنة 643هـ"؛ وكان مع ابن مالك وابنه بدر الدين "ت سنة 686هـ" والمرادي "ت سنة 749هـ" وابن هشام وابن عقيل "ت سنة 769هـ" والأشموني "ت سنة 900هـ"؛ وذلك لأنّ الألفية خلاصة الكافية الشافية، وهؤلاء شرحوا "الخلاصة"، ومع ابن عقيل الحضري "ت سنة 1287هـ"، ومع الأشموني الصبان "ت سنة 1206هـ"، ومع ابن هشام الأزهري "ت سنة 905هـ" ويس العليمي "ت سنة 1061هـ"؛ وكان مع ابن هشام الدماميني في مغني اللبيب "ت سنة 827هـ" والشمني "ت سنة 872هـ" والدسوقي "ت سنة 1230هـ"، وبذلك تتضح المسائل المختارة، ويتم تتبع أثر نقلها في سنوات متعددة عند علماء مختلفين ضمن إطار محدّد، وهو المفصل وشرح الكافية الشافية ومغني اللبيب، والحمد لله أولاً وآخراً.

أولاً: آراء المبرّد في المفصل

1- دكّر رأي المبرّد مع سيبويه من غير ترجيح:

أولاً: خلاف المبرّد لسيبويه:

(1) هو أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، جمال الدين، الشيخ الأنصاري الحنبلي، الإمام العالم النحويّ العلامة، شارك في المعاني والبيان والعروض والفقّه وغيرها فبرع فيها، وكان فارس العربية ومالك زمانها، من مؤلفاته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح قطر الندى وبل الصدى، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، "ت سنة 761هـ"، ينظر بغية الوعاة 68/2-69، شذرات الذهب 191/6-192، الأعلام 291/4

يذكر الزمخشري رأي المبرد في بعض المواضع مع رأي سيبويه، وهذا يدل على المكانة العالية لهذا العالم، فلو لم يكن المبرد ذا باع طويل لما ذكر الزمخشري رأيه الذي يخالف فيه سيبويه، قال الزمخشري في "الحال": ((فصل: وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم: "قم قائمًا" وقوله:: وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ⁽¹⁾.

وذلك "قتلته صبرًا"، و"لقيته فجاءة" و"عيانًا" و"كفاحًا"، و"كلمته مشافهة"، و"أتيته ركضًا" و"عدوا" و"مشيا"، و"أخذت عنه سمعا" أي: مصبورا، و"مفاجئا" و"معائنا"، وكذلك البواقي، وليس عند سيبويه بقياس، وأنكر "أتانا رُجلة" و"سُرعة" وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل ((⁽²⁾.

ذكر الزمخشري أنّ المصدر قد يقع حالا، وذلك مثل "قم قائمًا"، ومعناه: قم قياما، وكذلك قوله: "ولا خارجا" معناه: ولا يخرج خروجًا⁽³⁾، وقد نسب ابن يعيش إلى المبرد ما نسبه إليه الزمخشري، ويبيّن أنّه منصوب بالفعل المقدّر، فالتقدير في قولك: "أتانا مشيا": أتانا يمشي مشيا، وصحّح ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه⁽⁴⁾، وفي مسألة وقوع المصدر كما ذكر ابن الحاجب رأيان: الأول: ما ذهب إليه سيبويه وهو أنه ليس بقياس وعليه الأكثر، والآخر: ما ذهب إليه المبرد، وهو إجازة ذلك في كل ما دل عليه فعل، وقد ذكر ابن الحاجب أنّ المبرد ومن تابعه على أنها قياسية بشرط دلالة الفعل عليها⁽⁵⁾، فيجوز عندهم جاءني زيدٌ عدوًا ومشياً وركوبًا وجريًا وما أشبهها؛ لأنها في المعنى من أقسام المجيء، ويمتنع جاء زيد ضحكًا وبكاءً وأكلًا وشربًا وما أشبه ذلك⁽⁶⁾.

ثانيا: موافقة المبرد لسيبويه:

- (1) عجز بيت من الطويل، وتماه: عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتِيْمُ الدَّهْرَ مُسْتَلِمًا: .
- وهو للفرزدق في شرح ديوانه 406/2، شرح المفصل لابن يعيش 59/2، المفصل ص 54، وينظر المعجم المفصل 302/7. الشاهد فيه: أنه نصب قوله "خارجًا" لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل، وجوز عيسى بن عمر أن يكون منصوبا على الحال، ينظر شرح المفصل لابن يعيش 59/2، المفصل ص 55.
- (2) المفصل ص 54-55.
- (3) ينظر الإيضاح في شرح المفصل 299/1.
- (4) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 59/2.
- (5) أي: أن يكون الفعل دالا على الحال، فيشتركان في الدلالة، فالجاء يدل على العدو والمشي الركوب والجري، ولا يدل على الضحك والبكاء والشرب.
- (6) ينظر الإيضاح في شرح المفصل 301/1.

لا يكتفي الزمخشري في المسألة بذكر رأي سيبويه؛ بل يضيف إليه في بعض المواضع رأي المبرّد، مع أنّ رأيه موافق رأي سيبويه، ومع ذلك لا يُغفل الزمخشري ذكره، وهذا يدل على اعتداد الزمخشري برأي المبرّد، يقول الزمخشري في "المنصوب على الاستثناء": ((المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب، أحدها: منصوب أبداً، وهو على ثلاثة أوجه: ما استثنى بـ"إلا" من كلام موجب، وذلك: "جاءني القوم إلا زيدا"، و"عدا" و"خلا" بعد كل كلام، وبعضهم يجر بـ"خلا"، وقيل بهما، ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرّد))⁽¹⁾.

وفيما ذكره الزمخشري قال ابن يعيش: ((وأما "عدا" فهي فعل، ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرّد فيها الحرفية، وإنما حكاهما أبو الحسن الأخفش، فعدها مع "خلا" مما يجر))⁽²⁾، وقال ابن الحاجب: ((ولم يعتبر الخفض بعد "خلا" و"عدا" لشذوذه، فجعله مما يكون منصوباً أبداً، ولذلك ضعّف ذلك القول وقال: ((ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرّد))))⁽³⁾.

فذكر كلٌّ من ابن يعيش وابن الحاجب سيبويه والمبرّد، ولكن لكل منهما وجهة، فابن الحاجب نفى نقل الخفض بعد "خلا" و"عدا"، وعدّ الخفض شاذّاً؛ ولذا لم يعتبره الزمخشري، وابن يعيش نفى النقل بعد "عدا" فقط، وهو ما تدل عليه عبارة الزمخشري، ويؤيده النقل عن سيبويه وعن المبرّد، فأما سيبويه فقد قال: ((وبعض العرب يقول: "ما أتاني القوم خلا عبد الله"، فيجعل "خلا" بمنزلة حاشا، فإذا قلت: "ما خلا" فليس فيه إلا النصب))⁽⁴⁾، وأما المبرّد فقد قال: ((و"خلا" من قولهم: خلا يخلو، وقد تكون "خلا" حرف خفض، فتقول: "جاءني القوم خلا زيدا"، مثل "سوى زيدا"، فإن قلت: فكيف يكون حرف خفضاً فعلاً على لفظ واحد؟ فإن ذلك كثير، منه "حاشا"...، ومثل ذلك "على"، تكون حرف خفض على حدّ قولك: "على زيدا درهم"، وتكون فعلاً نحو قولك: "علا زيد الدّابة"، و"على زيد ثوب"، و"علا زيدا ثوب"، والمعنى قريب، فإذا قلت: "ما عدا"، و"ما خلا" لم يكن إلا النصب))⁽⁵⁾.

2- ما نسبة الزمخشري إلى المبرّد:

(1) المفصل ص58.

(2) شرح المفصل لابن يعيش 78/2.

(3) الإيضاح في شرح المفصل 327/1.

(4) الكتاب 349/2-350.

(5) المنتضب 426/4-427.

نسب الزمخشري إلى المبرد آراء ذكرها ولم يتعرّض لنقدها، ولم يكن لسيبويه ذكر فيها، وهذا يدل على مكانة المبرد في هذا العلم، واعتراف العلماء بجهوده، وفيما يلي مثالان على ذلك:

أ- قال الزمخشري في "الاسم المذكر والمؤنث" بعد أن ذكر التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي: ((والحقيقي أقوى؛ ولذلك امتنع في حال السعة "جاء هند"، وجاز "طلع الشمس"، وإن كان المختار "طلعت" فإن وقع فصل استحيز نحو قولهم: "حضر القاضي اليوم امرأة"، قال جرير: لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ. (1)

وليس بالواسع، وقد ردّه المبرد، واستحسن نحوه قوله تعالى: ﴿... فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ...﴾ (2)، وقوله: ﴿... وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ...﴾ (3) ((4).

وقد ذكر ابن يعيش رأي المبرد وردّ عليه فقال: ((وقد ردّ أبو العباس إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقي، ومنع منه وإن كان بينهما فصل، واحتجّ بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، والسماع بخلاف ما ذهب إليه، فهو تعليل في مقابلة النص ((5)، وكلام المبرد في المقتضب يرد ما ذهب إليه الزمخشري وابن يعيش، قال المبرد: ((وأما:

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ.

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بعد، وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة التأنيث؛ نحو "حضر القاضي اليوم امرأة" و"نزل دارك ودار زيد جارياً"، والوجه ما ذكرت لك؛ ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندي حذف علامة التأنيث ((6)، وقال في موضع آخر: ((وكذلك

(1) صدر بيت من الوافر، وتماه: عَلَى بَابِ اسْتِيهَا صُلْبٌ وَشَامٌ.

وهو جرير في ديوانه 283/2، شرح المفصل لابن يعيش 92/5، المفصل ص172، وبلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل 528/1، وينظر المعجم المفصل 132/7.

الشاهد فيه: أنه لم يأت بـ"تاء" التأنيث بسبب الفصل بين الفعل "وَلَدَ" والفاعل المؤنث "أُمُّ" بالمفعول به "الأخيطل"، ينظر المفصل ص172-173.

(2) سورة البقرة، الآية: 275.

(3) سورة الحشر، الآية: 9.

(4) المفصل ص172-173.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 93/5.

(6) المقتضب 148/2.

لا يجوز "قام مسلمائك، وجاراتك"، ولكن "قامت"؛ لأن هذا جمعٌ حقيقيٌّ، لا يغير الواحد عن بناءه إلا أن يضطر شاعر كما قال:

لَقَدْ وَكَدَ الْأُحْيَطَلُ أُمَّ سُوءٍ.

ولو قال في الشعر: "قام جاريتك" لصلح، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما، فتقول: "قام يوم كذا وكذا جاريتك"، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام⁽¹⁾.

ولم يوضح ابنُ الحاجب ما ذهب إليه المبرّد، ولم يذكر اسمه عند الحديث عن المسألة، ولكنه قال: ((فالحقيقي لا بد له من علامة التانيث، وقع فصلٌ أم لم يقع إلا في لغةٍ رديئةٍ وهو مع الفصل، ومع غير الفصل أبعد منه))⁽²⁾.

ب- قال الزمخشري في "حروف الإضافة": ((فصل: و"حاشا" معناها التنزيه، قال: حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ بِهٍ. ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشُّتْمِ))⁽³⁾.

وهو عند المبرّد يكون فعلا نحو قولك: "هجم القومُ حاشا زيدا"، بمعنى: جانب بعضهم زيدا، أي: فاعل من "الحشا" وهو الجانب، وحكى أبو عمرو الشيباني عن بعض العرب: "اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان"، وابن الأصبغ بالنصب، وقوله تعالى ﴿... حَاشَ لِلَّهِ...﴾⁽⁴⁾ بمعنى: براءة الله من السوء⁽⁵⁾.

(1) المتقضب 3/349.

(2) الإيضاح في شرح المفصل 1/527-528.

(3) البيت من الكامل، وهو للحميم الأسيدي في شرح المفصل لابن يعيش 47/8، المفضل ص248، وله أو لسيرة بن عمرو الأسيدي في لسان العرب "حشا" 14/182، والبيت قد رُكِبَ من بيتين، وصوابه كما ذكر السيوطي في "شرح شواهد المغني":

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا . ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبِكَمَةٍ قَدَّمَ
عَمَّرُو بِنَ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهٍ . ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشُّتْمِ.

الشاهد فيه: قوله "حاشا"، فهي بمعنى: "أنزه"، فهي من التنزيه، وقد جر بما بعدها، ينظر شرح المفصل لابن يعيش 47/8، المفضل ص248، وينظر في البيت المعجم المفصل 7/320.

(4) ورد القول الكريم مرتين في سورة يوسف، الأول في الآية: 31، قال تعالى: ﴿... فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أُكْبِرْتَهُ وَقَطَّعْتَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾⁽⁵⁾، والآخر في الآية: 51، قال تعالى ﴿قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَاوَدْتُّهُ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ...﴾، مصحف قالون، المعجم المفهرس "حاش" ص220.

(5) المفصل ص248-249.

ونسب ابنُ يعيش القول إلى المبرد، وذكر أنه قول أبي عمرو الجرمي والأحفش، وبيّن أنّ سيبويه لم يحك فيها إلا الجر، وقد صوّب ابنُ يعيش ما ذهب إليه سيبويه⁽¹⁾، وأثبت ابنُ الحاجب سماع النصب بـ"حاشا" على استعمالها في الاستثناء بمعنى: جانب⁽²⁾.

3- اختيار الزمخشري رأي المبرد:

لم أقف موضع اختار فيه الزمخشري رأي المبرد.

4- ما خالف فيه الزمخشري المبرد:

يذكر الزمخشري رأي المبرد في بعض المواضع مع أنه يخالف رأيه، ومع ذلك لا يهمله؛ بل يُثبت قوله، ومع أنّ الزمخشري اختصر "المفصل" إلا أنه يذكر المبرد وما ذهب إليه، قال الزمخشري في "المنصوب بـ"لا" التي لنفي الجنس": ((وقولهم: "لا نُولُكَا نُتُفَعَلُ كَذَا"، كلام موضوع موضع "لا ينبغي لك أن تفعل كذا"، وقوله:

وَأَنْتِ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا .: حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ⁽³⁾.

وقوله:

فَصَنَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتُ .: رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا⁽⁴⁾.

ضعيف لا يجيء إلا في الشعر، وقد أجاز المبرد في السّعة أن يقال: "لا رجل" في الدار ولا زيد عندنا"⁽¹⁾.

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 48/8.

(2) ينظر الإيضاح في شرح المفصل 152/2.

(3) البيت من الطويل، وقد اختلف في نسبه، فهو لرجل من بني سلول في الإيضاح في شرح المفصل لابن يعيش 112/2، ولرجل من بني سلول أو للضحك بن هشام الرقاشي فيالمفضل ص70، وينظر المعجم المفصل 270/4-271. الشاهد فيه: رفع ما بعد "لا" من غير تكرير، وهو قبيح كما ذكر ابن يعيش، والذي سوغه أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى، فكأنه قال: "لا ضرر ولا نفع"، ينظر شرح المفصل لابن يعيش 112/2؛ وذكر النعساني: أنّ "لا" لا يجوز عدم تكريرها مع المنكر غير الموصول مع إغائها، وما ورد منه فهو شاذ، قال الأعلام: ((وسوّغ الأفراد هنا أنّ ما بعدها يقوم مقام التكرير في المعنى؛ لأنّ قوله: "وموتك فاجع"، يدل على أنّ حياته لا تضر))، المفضل ص70.

(4) البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 34/4، 36، شرح المفصل لابن يعيش 112/2، وينظر المعجم المفصل 351/4.

الشاهد فيه: الرفع بـ"لا" من غير تكرير، بسبب الضرورة، والذي سوّغ ذلك شبه "لا" بـ"ليس" من حيث النفي، وهو عند سيبويه ضعيف كما ذكر ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش 112/2؛ وذكر النعساني أنّ محل الاستشهاد عدم ترك تكرير "لا" مع الموصول، وقد استشهد سيبويه بالبيت على عدم تكرير "لا" مع المعرفة، ينظر المفضل ص70.

وقال ابن يعيش في المسألة: ((وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد لا يرى بأساً أن تقول: "لا رجل في الدار"، في حال الاختيار وسعة الكلام، ويجعله جواب قوله: "هل رجل في الدار؟"، ويجوز أن يكون لرجل واحد، ويجوز أن يكون في موضع جمع، كما في قولك: "هل رجل في الدار؟"، وكذلك يُجيز "لا زيد في الدار"، على تقدير: "هل زيد في الدار؟"، وإن كان الأول أكثر فأعرفه))⁽²⁾.

وشرح ابن الحاجب كلام الزمخشري فقال: ((يعني في سعة الكلام، فإنّ غيره إنّما يُجيز ذلك في الشعر للضرورة، والمعنى بذلك انفراد كل مسألة على حيالها، وإلّا فهما على اجتماعهما جائزان في فصيح الكلام بإجماع، وإنّما الكلام فيما إذا انفردت كلُّ واحدة منهما فقيل: "لا رجل في الدار"، أو "لا زيد في الدار"، على انفراد، فحينئذ يقع فيه الخلاف على ما ذكر))⁽³⁾.

ثانياً: آراء المبرّد في شرح الكافية الشافية

1- ذكّر رأي المبرّد مع سيبويه من غير ترجيح:

أولاً: خلاف المبرّد لسيبويه:

يذكر ابن مالك رأي المبرّد مع مخالفة رأي سيبويه، وهذا يدل على مكانة المبرّد واهتمام العلماء بكلامه وإن خالف إمام النحو، قال ابن مالك في "الاستثناء":

(("ش": إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: أحدهما: ألا تكثرت بالصفة، بليكوئ البدل مختاراً، كما يكون إذا لم تُذكر الصفة، وذلك قولك: "ما فيها رجل" إلا أباك صالح" كأنك لم تذكر "صالحاً" وهذا رأي سيبويه.

والثاني: ألا يُكثرت بتقديم الموصوف؛ بل يقدر المستثنى متقدماً بالكلية على المستثنى منه، فيكون نصبه راجحاً، وهو اختيار المبرّد، وعندني أنّ النصب والبدل عند ذلك متساويان؛ لأنّ لكلّ منهما مرجحاً فتكافأ))⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن هشام أنه لا يترجح النصب على الإتيان خلافاً للمازني⁽⁵⁾، ونقل الأزهري ما ذكره ابن مالك⁽⁶⁾،

(1) المفصل ص 70-71.

(2) شرح المفصل لابن يعيش 112/2.

(3) الإيضاح في شرح المفصل 359/1.

(4) شرح الكافية الشافية 706/2.

(5) ينظر أوضح المسالك 218/2.

(6) ينظر شرح التصريح على التوضيح 352/1.

وعقّب يس العليمي على تجويز البدل⁽¹⁾.

ونسب الأشموني اختيارَ البدل إلى سيبويه، وترجيح النصب إلى المبرد والمازني، ونقل ما ذكره ابن مالك عن المرحّج⁽²⁾، فقال الصبان: ((فمرجّح البدل تقدم الموصوف، ومرجّح النصب على الاستثناء تأخر الصفة))⁽³⁾.

وقد صرح المبرد في "المقتضب" باختيار رأي سيبويه، فقال: ((وكان سيبويه يختار: "ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منك"؛ لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها، وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ما قد سقط؟ والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه. والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام))⁽⁴⁾.

ثانياً: موافقة المبرّد لسيبويه:

مع أنّ المبرد يتفق مع سيبويه في المسألة يُصر ابن مالك على ذكر اسمه، كي يعلم القارئ أنّ رأي المبرد ذو قيمة وإن وافق في اختياره سيبويه، قال ابن مالك في "ما" و"لا" و"إن" المشبّهات بـ"ليس":

(("ص": "ومُلحق بـ"ما" "إن" الثّاني لدى محمدٍ فيه الكِسائي أنشدنا

إنّ هو مُستولياً -اعلم- وأبو بشرٍ بإيماءٍ إلى ذا يذهبُ

وبـ"إن الذين" مع "عبادا أمثالكم" تُلفي لذا اعتضاداً))⁽⁵⁾.

ثم قال شارحاً: (("ش": "إن" النافية -أيضاً- اسم مرفوع، وخبر منصوب إلحاقاً بـ"ما"، نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأوماً سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في "باب عدة ما يكون عليه الكلم": ((ويكون "إن" كـ"ما" في معنى "ليس"))⁽⁶⁾، فلو أراد النفي دون العمل لقال: "ويكون "إن" كـ"ما" في النفي؛ لأن النفي من معاني الحروف، فـ"ما" به أولى من "ليس"؛ لأن "ليس"

(1) تنظر حاشية يس 352/1.

(2) ينظر شرح الأشموني 208/1-209.

(3) حاشية الصبان 220/2.

(4) المقتضب 4/399-400.

(5) شرح الكافية الشافية 446/1.

(6) الكتاب 4/222.

فعل، وهي حرف، بخلاف العمل فإن "ليس" فيه هي أصلاً "ما" و"لا" و"إن"؛ لأنها فعل، وهن حروف ((⁽¹⁾).

وجعل ابن الناظم إجراء "إن" النافية مجرى "ليس" نادراً، ولم يتحدث عن سيبويه ولا المبرّد⁽²⁾، وذكر المرادي أنه أعملها الكسائي وأكثر الكوفية وطائفة من البصريين، ومنع الإعمال جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرّد، وبين أن الصحيح الإعمال، وهو مسموع في النثر والنظم⁽³⁾.

وبين ابن هشام أن إعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية⁽⁴⁾، وقال الأزهري: ((واختلف النقل عن سيبويه والمبرّد، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرّد، وعكس ذلك النحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة، وسمع ذلك من أهل العالية))⁽⁵⁾.

وقال ابن عقيل: ((وأما "إن" النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً، ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل "ليس"، وقال به من البصريين أبو العباس المبرّد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنّف، وزعم أن في كلام سيبويه - رحمه الله تعالى - إشارة إلى ذلك))⁽⁶⁾.

وذكر الأشموني اختلاف النقل عن سيبويه والمبرّد، وصحّح الإعمال لسماعه نثراً ونظماً⁽⁷⁾.

2- ما نسبته ابن مالك إلى المبرّد:

ينسب ابن مالك إلى المبرّد من غير ذكر لسبويه، وهذا دليل آخر على المكانة العالية التي تمتع بها المبرّد، وسأضرب لذلك مثالين:

أ- قال ابن مالك في "أفعل التفضيل":

(("ص": ونحو "أهون" مفيداً "هيئنا قيساً عليه ابنٌ يزيد استحسننا.....

(1) شرح الكافية الشافية 446/1-447.

(2) ينظر شرح ابن الناظم ص 109.

(3) ينظر توضيح المقاصد والمسالك 512/1.

(4) ينظر أوضح المسالك 256/1-257.

(5) شرح التصريح على التوضيح 201/1.

(6) شرح ابن عقيل 252/1، وتنظر حاشية الحضري 122/1.

(7) ينظر شرح الأشموني 267/1.

"ش" استعمال أفعل غير مقصود به تفضيل كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ ...﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ...﴾⁽²⁾، أي: عالم بما في نفوسكم، وهيّن عليه، ومنه قولهم: "النَّاقص والأشجُّ أعدلا بني مروان"، أي: عادلاهم. ورأى محمد بن يزيد المبرد اطراد هذا قياسا، ...))⁽³⁾.

وقد ذكر ابن الناظم أنَّ المبرِّد عدّه مقيسا⁽⁴⁾، وذكر المرادي أنَّ المبرِّد يقيس استعمال أفعل التفضيل مؤوِّلا بما لا تفضيل فيه، وأضاف أنَّ ابن مالك عدَّ في "التسهيل" القصر على السماع الأصح⁽⁵⁾. ونسب ابن عقيل الانقياس إلى المبرِّد وعدم الانقياس إلى غيره، وهو ما صحَّحه⁽⁶⁾، ونقل الخضري عن ابن مالك في التسهيل ما نقله المرادي⁽⁷⁾.

وبيّن الأشموني أنَّ المبرِّد قاسه، ونقل عن ابن مالك ما نقله عنه المرادي⁽⁸⁾.

ب- قال ابن مالك في "النسب":

((وفي "فَعِيل" و"فُعِيل" و"فَعَلِي" و"فُعَلِي" نَزْرًا كَ"الْهُذَلِي".))⁽⁹⁾.

ثم قال في الشرح: ((وأما "فَعِيل" و"فُعِيل" -صحيح اللام- فالمطرِد في النَّسب إليهما "فَعِيلِي" و"فُعِيلِي" كقولك "عَقِيلِي" و"عُقِيلِي" في النسب إلى "عَقِيل" و"عُقِيل"؛ وقد ينسب إليهما بـ"فَعَلِي" و"فُعَلِي" كـ"نَقْفِي" و"هُذَلِي"، وهما مطردان عند المبرِّد))⁽¹⁰⁾.

فابن مالك نسب إلى المبرِّد الاطراد، ولم يضعّف ما ذهب إليه، وقد ذكر ابن الناظم أنَّ قولهم: "نَقْفِي" في "نَقْفِي" و"هُذَلِي" في "هُذَلِي" شاذ، ولم يذكر المبرِّد⁽¹¹⁾، وبيّن المرادي أنَّ عدم الحذف مذهب سيبويه، وأنَّ الحذف مذهب المبرِّد، وأنَّ السيرافي وافق المبرِّد، فالحذف عنده خارج عن الشذوذ، وهو

(1) سورة الإسراء، الآية: 25.

(2) سورة الروم، الآية: 27.

(3) شرح الكافية الشافية 1142/2-1143.

(4) ينظر شرح ابن الناظم ص 345.

(5) ينظر توضيح المقاصد والمسالك 939/2.

(6) ينظر شرح ابن عقيل 134/3.

(7) تنظر حاشية الخضري 49/2.

(8) ينظر شرح الأشموني 308/2.

(9) شرح الكافية الشافية 1930/4.

(10) نفسه 1944/4-1945.

(11) ينظر شرح ابن الناظم ص 569.

كثير جدًّا في لغة أهل الحجاز⁽¹⁾، ثم قال: ((قيل: وتسوية المبرد بين "فَعِيل" و"فُعِيل" ليست بجيدة؛ إذ سمع الحذف في "فُعِيل" كثيرًا، ولم يسمع في "فَعِيل" إلا في "تَقْيِف"، فلو فَرَّق بينهما لكان أسعد بالنظر))⁽²⁾.

وعدَّ ابنُ هشام الحذف شاذًّا⁽³⁾، واستطرد الأزهري في ذكر الأمثلة على ذلك⁽⁴⁾. واقتصر ابنُ عقيل على عدم الحذف⁽⁵⁾، فبيّن الخصري أنّ عدم الحذف قياس، وأنَّ المبرد قاسه لكثرة⁽⁶⁾.

وذكر الأشموني أنّ مذهب سيبويه أطراد عدم الحذف، وأنَّ مذهب المبرد جواز الحذف فيهما، فالوجهان عنده مطَّردان قياسا على ما سمع من ذلك، وذكر أنّ السيرافي وافق المبرد، فهو خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدًّا في لغة أهل الحجاز، ونقل ما ذكره المرادي في التعقيب على المبرد⁽⁷⁾.

3- اختيار ابن مالك رأي المبرّد:

لا مانع من أن يختار ابن مالك رأي المبرد، ولم لا وهو صاحب الاجتهاد المبني على قواعد الفن الذي يعرف العلماء موارده؟ قال ابن مالك في "المفعول المطلق":

(("ش": كما جاز أن يحذف ناصب المصدر، ويجعل المصدر بدلًا من اللفظ به، جاز أن يُفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر.

ولا حاجة إلى أن يُتأوّل بمصدر؛ بل يُجعل الجامد منه مفعولا به، نحو: "تُرَبًّا" و"جَنَدَلًا"، والمشتقُّ حالاً نحو: "عائداً بك"، فيكون التقدير: ألزّمه الله تُرَبًّا وجَنَدَلًا، واعتصمت عائداً بك.

وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه -رحمه الله- وما سواه تكلف لا فائدة فيه، وهو مذهب المبرد، واختيار الزمخشري⁽⁸⁾.

(1) ينظر توضيح المقاصد والمسالك 1455/3.

(2) نفسه.

(3) ينظر أوضح المسالك 288/4.

(4) ينظر شرح التصريح على التوضيح 331/2.

(5) ينظر شرح ابن عقيل 119/4.

(6) ينظر حاشية الخصري 172/2.

(7) ينظر شرح الأشموني 442/3.

(8) شرح الكافية الشافية 668/2-669.

وفي المسألة قال المبرد: ((فمما يُدعى به أسماءٌ ليست من الفعل، ولكنها مفعولات. وذلك قولك: "ثرياً" و"جندلاً"، إنما تريد: "أطعمه الله" و"لقاه الله"، ونحو ذلك))⁽¹⁾.

4- ما خالف فيه ابن مالك المبرّد:

أن تتأثر بشخص ما يعني أن تذكر رأيه وأن توافقه في بعض الأمور وتخالفه في أخرى، ولولا ذلك لما خالف المبرّد سيبويه، ولكن الرأي والفكر وإعمال العقل يفتح أبواب المخالفة، وهو ما حدث لابن مالك، ومع مخالفته للمبرّد فإنه يذكر رأيه وينسبه إليه ولا يهمل ذلك؛ لتلك المنزلة التي يتمتع بها المبرد، قال ابن مالك في "عوامل الجزم":

((وعند سيبويه "إذما" حرفٌ وهي عند ابن يزيد ظرفٌ.))⁽²⁾.

ثم قال شارحاً: ((ومذهب سيبويه أنّ "إذ" ركبت مع "ما" ففارقتها الاسمية، وصارت حرف شرط مثل "إن"، ومذهب المبرد وابن السراج وأبي عليّ ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب، وأنّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً))⁽³⁾.

ولم يكتف ابن مالك بذلك؛ بل حكم بصحة ما ذهب إليه سيبويه، وعلل ذلك بالفرق بين ما لها مركبة وما لها قبل التركيب، فقال في الأول: ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالاتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يُدعى أنّها دالةٌ عليه، ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعولٍ فيه نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ... ﴾⁽⁴⁾، وموقع مفعولٍ به نحو: ﴿وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ... ﴾⁽⁵⁾))⁽⁶⁾، وقال في الآخر - وهو حال تركيبها -: ((وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليهم معنى المجازاة، وهو من معاني الحروف، ومن ادّعى أن لها مدلولاً آخر زائداً على ذلك فلا حجة له، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها كما ذهب إليه سيبويه))⁽⁷⁾.

(1) المقتضب 222/3.

(2) شرح الكافية الشافية 1620/3.

(3) شرح الكافية الشافية 1622/3.

(4) سورة البقرة، الآية: 124.

(5) سورة الأعراف، الآية: 69.

(6) شرح الكافية الشافية 1623-1622/3.

(7) شرح الكافية الشافية 1623/3.

وبيّن ابن الناظم أنّ النحويين على أنّ "إذ" في "إذما" حرف⁽¹⁾، وذكر المرادي أنّ سيبويه على الحرفية، وأنّ المبرّد في أحد قوليه وابن السراج والفراسي على الظرفية الزمانية⁽²⁾.
وذكر ابن هشام أنّها حرف على الأصح⁽³⁾، ونسب الأزهري الحرفية إلى سيبويه والظرفية الزمانية إلى المبرّد وابن السراج والفراسي⁽⁴⁾.
وحزم ابن عقيل بالحرفية⁽⁵⁾، فبيّن الخضري أنّ ذلك على الأصح⁽⁶⁾.
وبيّن الأشموني أنّ ابن مالك جعلها حرفاً وفاقاً لسيبويه، فليست ظرف زمان زيد عليها "ما" كما ذهب إليه المبرّد في أحد قوليه وابن السراج والفراسي⁽⁷⁾، فذكر الصبان أنّها على القول بالحرفية هي لمجرد التعليق⁽⁸⁾.

ثالثاً: آراء المبرّد في مغني اللبيب

1- دكّر رأي المبرّد مع سيبويه من غير ترجيح:

أولاً: خلاف المبرّد لسيبويه:

يذكر ابن هشام المبرّد في المسائل التي يخالف فيها سيبويه، وهذا دليل واضح على المكانة العالية التي تبوّأها هذا العالم، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن هشام في أمّا عند حديثه عن الأمور الستة التي يُفصل بها بين "أمّا" و"الفاء"، قال ابن هشام موضحاً رأي سيبويه ومن وافقه: ((والسادس ظرف معمول لـ"أمّا" لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، نحو "أمّا اليوم فإنّي ذاهبٌ" و"أمّا في الدار فإنّ زيداً جالسٌ"، ولا يكون العامل ما بعد "الفاء"؛ لأنّ خبر "إنّ" لا يتقدم عليها، فكذلك معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور))⁽⁹⁾.

(1) ينظر شرح ابن الناظم ص495.

(2) ينظر توضيح المقاصد والمسالك 1274/3.

(3) ينظر أوضح المسالك 178/4.

(4) ينظر شرح التصريح على التوضيح 248/2، وتنظر حاشية يس 248/2.

(5) ينظر شرح ابن عقيل 24/4.

(6) تنظر حاشية الخضري 121/2.

(7) ينظر شرح الأشموني 248/3.

(8) تنظر حاشية الصبان 16/4.

(9) ينظر مغني اللبيب 58/1.

ثم تحدث عن المخالف فقال: ((وخالفهم المبرد وابن دُرْسُوثِيَه والفراء، فجعلوا العامل نفسَ الخبر، وتوسَّع الفراء فجَوَّزَه في بقية أخوات "إِنَّ"، فإن قلت: "أَمَّا اليومَ فأنا جالسٌ"، احتمال كون العامل "أَمَّا"، وكونه الخبر لعدم المانع، وإن قلت: "أَمَّا زيدًا فإيَّ ضاربتُ" لم يجز أن يكون العامل واحدا منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأنَّ "أَمَّا" لا تنصب المفعول، ومعمول خبر "إِنَّ" لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرِّد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر))⁽¹⁾.

وقال الدماميني في إعمال الخبر: ((وألغوا ذلك المانع في جنب الغرض المهم من جعل الفاصل جزءاً مما في حيز "الفاء" على ما سبق))⁽²⁾، وذكر الشمي أنه لم يبال بعمل ما بعد "إِنَّ" فيما قبلها كما لم يبال بعمل ما بعد "الفاء" فيما قبلها⁽³⁾.

ثانياً: موافقة المبرِّد لسيبويه:

يتحدث ابن هشام عن المبرِّد، ولا يُهمل اسمه ولو كان موافقاً في رأيه رأي سيبويه، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام في "أقسام العطف" حيث تحدث عن العطف على معمولي عاملين، فذكر أولاً عدم الجر فقال: ((وأما معمولاً عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو "كان آكلًا طعامك عمرو وتمرك بكرٌ"، وليس كذلك؛ بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيل: إنَّ منهم الأخصش))⁽⁴⁾.

ثم تحدث عن الجر فقال: ((وإن كان أحدهما جاراً، فإن كان الجار مؤخرًا نحو "زيدٌ في الدار والحجرة عمرو" أو "وعمرُو الحجرة" فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك؛ بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو "في الدار زيدٌ والحجرة عمرو" فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخصش الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وفصل قوم منهم الأعلم ...))⁽⁵⁾.

(1) ينظر مغني اللبيب 58/1.

(2) شرح الدماميني 127/1.

(3) تنظر حاشية الشمي 127/1.

(4) مغني اللبيب 486/2.

(5) مغني اللبيب 486/2-487.

فذكر ابن هشام في قولهم: "في الدار زيد والحجر عمرو" أنّ المشهور عن سيبويه المنع، وأضاف إلى ذلك أنّ المبرّد ذهب إليه مع ابن السراج وهشام، ومع أنّ الرأي موافق للمشهور عن سيبويه لم يُهمّل ذكر المبرّد؛ بل صدّره على غيره ممّن ذهب إلى القول نفسه.

2- ما نسبة ابن هشام إلى المبرّد:

ينسب ابن هشام أقوالاً إلى المبرّد، ويصرح باسمه، ويعدّه عمدة في الرأي الذي يذكره، فيقدّمه على غيره من الأسماء، وفيما يلي مثالان يوضّحان ذلك:

أ- قال ابن هشام في "غير" موضحاً رأي المبرّد ومن وافقه: (("غير" اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدّمت عليها كلمة "ليس"، ... و"ليس غير" بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً وثبوتاً، كقراءة بعضهم: ((لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ))⁽¹⁾، بالكسر من غير تنوين، أي: "من قبل العَلَب ومن بعده"، و"ليس غير" بالضم من غير تنوين، فقال المبرّد والمتأخرون: إنّها ضمة بناء لا إعراب، وإنَّ "غير" شبّهت بالغايات ك"قبل" و"بعد"، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خيراً))⁽²⁾.

ثم ذكر الرأي الآخر فقال: ((وقال الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان ك"قبل" و"بعد"، ولا مكان ك"فوق" و"تحت"، وإنما هو بمنزلة "كل" و"بعض"، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و"ليس غير" بالفتح والتنوين، و"ليس غير" بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأنّ المضاف إليه مذكور))⁽³⁾.

ف"غير" في رأي المبرّد ومن معه شبّهت بالغايات ك"قبل" و"بعد" لشدة الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لأنّها جهات غير محصورة⁽⁴⁾، والبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه فهي بذلك مماثلة ل"قبل" و"بعد"⁽⁵⁾.

(1) قال تعالى: ﴿ فِي يَضَعُ سِينَهُ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾، سورة الروم، الآية: 4، وفي القراءة ينظر معجم القراءات القرآنية 64/5.

(2) معني اللبيب 157/1-158.

(3) معني اللبيب 158/1.

(4) ينظر شرح الدماميني 310/1.

(5) تنظر حاشية الدسوقي 430/1.

ب- قال ابن هشام عند ضربه لأمثلة في "ما يجب على المسؤولي المسؤول عنه أن يُفصّل فيه": ((وما يترجح فيه الفعلية نحو "موسى أكرمه"، ونحو "زيدٌ ليقمّ وعمرو لا يذهب" بالجزم؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً، وأمّا نحو "زيدٌ قام" فالجملة اسمية لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وحوّز المبرد وابن العرّيف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت: "زيد قام وعمرو قعد عنده"، فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع))⁽¹⁾.

فذكر ابن هشام رأي المبرد الذي ذهب إلى تجويز الإضمار والتفسير، وقدم اسم المبرد على غيره، فالمبرد إن قال فهو حجة لا ينبغي أن يترك قوله.

3- اختيار ابن هشام رأي المبرد:

يختار ابن هشام ما ذهب إليه المبرد في بعض المسائل، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام في "إن" المكسورة الخفيفة، حيث ذكر أن قطرباً زعم أنها تكون بمعنى "قد"، كما في قوله تعالى: ﴿فَدَكَّرَ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾⁽²⁾، وأن الكوفيين زعموا أنها تكون بمعنى "إذ"، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿... وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ...﴾⁽⁴⁾، وكذلك جعلوا منه قوله عليه الصلاة والسلام: ((... وأنا إن شاء الله بكم لأحقون...))⁽⁵⁾، وقول الشاعر:

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُرَّتَا .: جَهَارًا، وَمَغْ تَغَضَّبَ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ؟⁽⁶⁾

(1) مغني اللبيب 379/2-380.

(2) سورة الأعلى، الآية: 9.

(3) سورة المائدة، الآية: 57.

(4) سورة الفتح، الآية: 27.

(5) أخرجه مسلم عن أبي هريرة في باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، كتاب الطهارة، صحيح مسلم 150/1.

(6) البيت من الطويل، وهو للفردق في شرح ديوانه 564/2، الكامل 388/1، وهو فيهما برواية "أن أذنا"، شرح أبيات مغني

الليبيب 121/1-122، وينظر المعجم المفصل 364/7.

الشاهد فيه: وضع السبب في موضع المسبب، وهو رأي سيويه، كأنه قال: أتغضب إن افتخر مفتخر بجز أذني قبيبة؟ وصوابه عند

المبرد بفتح الهمزة من "إن"، أي: لأن أذنا، ينظر شرح أبيات مغني اللبيب 117/1-118.

- ينظر مغني اللبيب 26/1.

وفي البيت السابق قال ابن هشام: ((وقال الخليل والمبرد: الصواب "أن أذنا" بفتح الهمزة، من "أن"، أي: "لأن أذنا"، ثم هي عند الخليل "أن" الناصبة، وعند المبرد أنها "أن" المخففة من الثقيلة، ويرد قول الخليل أنّ "أن" الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لـ"إن" المكسورة، نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ... ﴾⁽¹⁾))⁽²⁾.

فالمبرد يرى أنّ اسمها ضمير شأن محذوف، وخبره الجملة الاسمية⁽³⁾، وقد ردّ ابن هشام ما ذهب إليه الخليل في المسألة، وهذا يعني أنه يوافق المبرد في أنّ تحريك رواية الفتح على أنّ "أن" مخففة منالثقيلة، وقال البغدادي: ((وفي "المسائل القصيرية" لأبي علي: اعترض أبو العباس المبرد على إنشاء هذا البيت بالكسر، فقال: قتل قتيبة قد مضى، و"إن" للجزاء، والجزاء يكون لما يأتي، فلا يستقيم أن تقول: "إن قمت قمت" وقد مضى قيامه⁽⁴⁾))، ثم قال ناقلا عن السيراني: ((وذهب أبو العباس إلى أنّ "أن" أذنا قتيبة" بمعنى "إنّ" المشددة، ومعنى "أغضب": يعني: أغضب قيس من قتل قتيبة بن مسلم ولم تغضب لقتل عبد الله بن خازم السلمي وهما جميعا من قيس وقاتلاهما من تميم؟))⁽⁵⁾.

4- ما خالف فيه ابن هشام المبرّد:

يخالف ابن هشام المبرد في بعض المسائل، ومع هذه المخالفة فإنه يذكر رأيه وينسبه إليه، وهو دليل على مكانة المبرد العلمية، قال ابن هشام في "إمّا": (("إمّا" المكسورة المشددة، قد تفتح همزتها، وقد تُبدل "ميمها" الأولى "ياء"، وهي مركبة عند سيبويه، من "إن" و"ما"، وقد تُحذف "ما" كقوله: سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ .°. وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا⁽⁶⁾.

(1) سورة التوبة الآية: 6.

(2) مغني اللبيب 27/1.

(3) ينظر شرح الدماميني 56/1، حاشية الدسوقي 74/1.

(4) شرح أبيات مغني اللبيب 117/1.

(5) نفسه 120/1.

(6) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص 381 نقلا عن المعجم المفصل 62/7، شرح أبيات مغني اللبيب 378/1.

الشاهد فيه: قال البغدادي في تحريك ما ذهب إليه سيبويه: ((فحذف لضرورة الشعر "إمّا" الأولى و"ما" من "إمّا" الثانية، ولما حذفت "ما" رجعت "النون" المنقلبة "ميما" للإدغام إلى أصلها))، ينظر شرح أبيات مغني اللبيب 377/1-378.

أي: "إمّا من صيْفٍ وإمّا من خَريفٍ"، وقال المررد والأصمعي: "إنّ" في هذا البيت شرطية، و"الفاء" الفاء" الجواب، والمعنى: "وإن سقته من خريف فلن يعدم الرّيّ"، وليس بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: "إن" في البيت زائدة ((¹). قال الدماميني بعد قول ابن هشام "على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك": ((إذ يصير انتفاء العطش معلقا بشرط سقي السحائب له في الخريف، ومفهومه ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط، وهو مناف للغرض؛ وفيه نظر؛ لأنّ لا نسلم أنّ المقصود وصف هذا الوعل بالرّي على كل حال، وإمّا الغرض وصف حاله بحسب الواقع، فأخبر أوّلا بما وقع من سقي سحائب الصيف له، وذلك مقتض لريه منها، ثم أخبر بأنّ سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الرّي المستمر، ولو سلّم أنّ المقصود ما ذكر من وصفه بالرّي دائما فمع الإتيان بـ"إمّا" التي هي هنا لأحد الشيئين لا يلزم ذلك ((²، وقال الشمي: ((يعني وصف الوعل بالرّي على كل حال؛ لأنّ مدخول "إن" الشرطية مشكوك فيه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه، وبهذا اندفع قول ابن الصائغ: إن هذا بناء على القول المفهوم، وفيه كلام. ا.هـ.))⁽³⁾.

وقال البغدادي: ((وقد كتب الفارسي في "شرحه" على ما يتعلق بالبيت الأول، ولم يكتب شيئا على بيت النمر بن توبل، وسنورد ما قاله في "البغداديات": واعترض على سيبويه محمد بن يزيد المررد، فقال: "ما" لا يجوز إلقاؤها من "إن" إلا في غاية الضرورة، و"إمّا" يلزمها أن تكون مكررة، وإمّا جاءت هنا مرة واحدة، ولا ينبغي أن تحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلا، والوجه في ذلك ما قاله الأصمعي، قال: هي "إن" الجزاء، وإمّا أراد: وإن سقته من خريف فلن يعدم الرّي، ولم يحتج إلى ذكر "سقته" لقوله: سقته الرواعد من صيْف ((⁽⁴⁾.

(1) مغني اللبيب 59/1.

(2) شرح الدماميني 129/1.

(3) حاشية الشمي 129/1.

(4) شرح أبيات مغني اللبيب 380/1، وينظر المقتضب 28/3.

خاتمة:

بعد هذه الوقفة اتضحت مكانة المبرّد في النحو العربي، فقد نقل العلماء علمه، وساروا به، وأودعوه كتبهم، وذكروا اسمه في نظمهم، ونقلوا عنه اجتهاداته، وأثبتوا رواياته، واعتنوا بتخريجاته، وفيما يلي نتائج البحث:

1- نقل كثير من العلماء مذهب المبرّد في المسائل المختلفة، فذكروا اسمه، وأثبتوا أدلته، وناقشوا أفكاره.
2- ذكر الزمخشريّ في "المفصّل" المبرّد مع سيبويه موافقا ومخالفا، فلا يكتفي الزمخشريّ في المسألة بذكر سيبويه؛ بل يضيف إليه في بعض المواضع المبرّد، ورأيه موافق رأي سيبويه، ومع ذلك لا يُغفله الزمخشريّ، ولو لم يكن المبرّد ذا باع طويل لما ذكر الزمخشريّ رأيّه الذي يخالف فيه رأي سيبويه، ونسب الزمخشري إلى المبرّد آراء ذكرها ولم يتعرّض لنقدها، ولم يكن لسيبويه ذكرٌ فيها، وهذا يدل على مكانة المبرّد في هذا العلم، واعتراف العلماء بجهوده، ولم يكتف الزمخشريّ بذلك؛ بل أثبت رأي المبرّد في بعض المواضع مع أنه يخالفه الرّأي، ومع ذلك لا يُهمله، ومع أنّ الزمخشري اختصر "المفصّل" إلا أنه يذكر المبرّد وما ذهب إليه، فأن تتأثّر بعالمٍ يعني أن تتبّع أثره ولو خالفته الرّأي.

3- أثبت ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" رأي المبرّد مع مخالفته رأي سيبويه، وذكر ابن مالك المبرّد مع سيبويه وهما متفقان في الرّأي، ونسب ابن مالك إلى المبرّد؛ بل واختار ابن مالك ما ذهب إليه المبرّد، وخالف ما ذهب إليه المبرّد؛ بل زاد ابن مالك فذكر المبرّد في نظم الكافية الشافية، فقال في "ما" و"لا" و"إن" المشبهات بـ"ليس":

ومُلحق بـ"ما" "إن" الثّاني لدى محمّدٍ فيه الكِسائي أنشدًا.

ومحمد هو المبرّد، وقال ابن مالك في "أفعل التفضيل":

ونحو "أهون" مفيدٌ "هينًا" فيسًا عليه ابنُ يزيد استحسنا.

وابنُ يزيد هو المبرّد، وقال ابن مالك في "عوامل الجزم":

وعند سيبويه "إذما" حرفٌ وهي عند ابنِ يزيدَ ظرفٌ.

4- أكثر ابن هشام من ذكر المبرّد مع سيبويه ومن غير سيبويه، ونسب إلى المبرّد، واختار ما ذهب إليه المبرّد، وخالف المبرّد الرّأي، ولم يكتف ابنُ هشام بذكر المبرّد في المسائل فقط؛ بل نقل عنه في الرواية فقال في "إن" المكسورة الخفيفة: ((وقوله: أتغصّبُ إن أذنا فتَيْبَةً حُرْتًا .: جهارًا، ولم تغصّب لقتل ابنِ حازم؟

وقال الخليل والمبرد: الصواب "أن أُذُنًا" بفتح الهمزة، من "أن"، أي: "لأن أذنا"، ثم هي عند الخليل "أن" الناصبة، وعند المبرد أمَّا "أن" المخففة من الثقيلة، ويُردُّ قول الخليل أنَّ "أن" الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لـ"إن" المكسورة))، فلم يُهمل ابنُ هشام ما ذكره المبرد في رواية البيت الشعري، ونقل عنه الرواية وردَّ توجيه الخليل الذي خالف فيه المبرد.

هذا ما يسرَّ الله جمعه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

مصحف المدينة.

مصحف قالون.

- 1- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، "د. ت".
- 2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م، "د. ط".
- 3- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدّين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ-2005م.
- 4- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي؛ مكتبة المعارف بيروت، مكتبة النصر الرياضي، الطبعة الأولى، 1966م.
- 5- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى 1484هـ-1964م.
- 6- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.
- 7- حاشية الخضري تأليف محمد الخضري، على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، "د. ط، ت".
- 8- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب لمصطفى محمد عرفة الدسوقي، ضبط وتصحيح عبد السلام محمد أمين؛ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1421 هـ -2000م
- 9- حاشية الشمعي على مغني اللبيب لابن هشام، وبهامشه شرح الدماميني على مغني اللبيب، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
- 10- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، "د. ط، ت".

- 11- حاشية يس بن زين الدّين العليمي على شرح التصريح على التوضيح لجمال الدّين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، "د.ط، ت".
- 12- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون؛ مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية 1402هـ-1981م.
- 13- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، "د. ت".
- 14- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحّي الخنيلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت- لبنان، "د.ط، ت".
- 15- شرح أبيات مغني اللبيب صنعه عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى 1393هـ-1973م.
- 16- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
- 17- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو لجمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية يس بن زين الدّين الحمصي؛ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، "د.ط، ت".
- 18- شرح الدماميني على مغني اللبيب بهامش المنصف من الكلام على مغني ابن هشام؛ دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
- 19- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليّا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، المكتبة المدرسية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1983م.
- 20- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدّين بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م، "د. ت".
- 21- شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدّين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، "د.ط، ت".

- 22- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبّي - القاهرة، "د.ط، ت".
- 23- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدّين محمد بن الإمام جمال الدّين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ-2000م.
- 24- "صحيح مسلم"، الجامع الصحيح لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة، "د.ط، ت".
- 25- طبقات المفسرين لشمس الدّين محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، الناشر مكتبة وهبة، مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الأولى، 1342هـ-1972م.
- 26- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، حققه وشرحه وضبطه ووضع فهرسه حتّى الفاخوري، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ-1997م.
- 27- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، دون ط، 1388هـ-1968م.
- 28- لسان العرب للإمام لأبي الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار لبنان للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1956م، "د. ت".
- 29- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، عبد العال سالم مكرم، أحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية 1408هـ-1988م.
- 30- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية إعداد إميل بديع يعقوب؛ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ-1996م.
- 31- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.
- 32- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الشّام للتراث، بيروت-لبنان، "د.ط، ت".
- 33- المفصل في علم العربية، للإمام أبي القاسم الزمخشري، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.

- 34- المفضل في شرح أبيات المفصل لمحمد النعساني، بذيل المفصل في علم العربية المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
- 35- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، "د.ط، ت".
- 36- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق إحسان عباس؛ دار صادر بيروت، "د.ط، ت".

